مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة:www.jaess.mans.edu.eg
متاح على:www.jaess.journals.ekb.eg

دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين حياة البدو بمحافظة مطروح

عاشورة حسين محمد مرسي وهبه أحمد السيد*

قسم الدراسات الإجتماعية – شعبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية – مركز بحوث الصحراء

الملخص

استهدف البحث بصفة رئيسية التعرف علي الوضع الراهن لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي الموجودة، ومستوى استفادة المبحوثين منها، ودور برامج الأمان الاجتماعي في تحسين الخدمات المقدمة للمبحوثين، وتحديد أهم المشكلات التي تواجه المبحوثين عند الاستفادة من برامج الأمان الاجتماعي ومقترحاتهم للتغلب عليها، وتم اختيار محافظة مطروح لتنفيذ هذه الدراسة، واختير مركز ومدينة الحمام لأنه من أكبر المراكز التي يقطن بها البدو، وتم اختيار قرية العميد بصورة عمدية، وبلغت شاملة الدراسة 150 مبحوث من المستفيدين من برامج شبكات الأمان الاجتماعي بقرية العميد، وتم جمع بيانات استمارة الاستبيان بالمقابلة الشخصية، وتوصلت النتائج إلي أن متوسط درجات الاستفادة من برنامج شبكات الأمان الاجتماعي تراوحت بين 0.73-1.34 درجة، بنسبة 24.5% كحد أدنى، ونسبة 44.5% كحد أقصى، على الترتيب، وأيضا نسبة استفادة المبحوثين من البرامج تتراوح ما بين المنخفضة والمتوسطة، وساعدت البرامج في تحسين مستوى المعيشية وتطوير الخدمات التعليمية والصحية بمنطقة الدراسة.

الكلمات الدالة: الامان الاجتماعى - تحسين حياة - البدو - مطروح

المقدمة والمشكلة البحثية

يسعى الإنسان منذ القدم إلى تأمين حاجاته الأساسية لضمان بقائه من خلال تفاعل مستمر بينه وبين أفراد مجتمعه لضمان مواجهة الأخطار التي تواجهه خلال ممارسته لنشاطاته المختلفة، ولقد أستطاع تأمين بعض الحاجات بنفسه وكان لابد أن يلجأ إلى مساعدة الأخر، فمنذ الأزل أعتمد الإنسان في حماية نفسه على العيش في مجموعات والمحافظة على مبدأ التكافل والتضامن الاجتماعي في العيش وحماية المجموعة، وقد تطورت أشكال هذه الحماية الأمنية والاجتماعية بتطور المجتمعات البشرية، ولقد دعت الشرائع السماوية كافة إلى العدالة الاجتماعية وحق أفراد المجتمع كافة في العيش الكريم، وأيضاً دعت إلى ضرورة القيام بأعمال الخير الهادفة إلى تحسين أوضاع الفئات التي تحتاج إلى مساعدة. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (2003).

وتمثل الرعاية الاجتماعية ظاهرة اجتماعية عامة توجد في جميع المجتمعات، وهي إحدى الضروريات اللازمة لاستمرارية الحياة الاجتماعية وبدونها ينعدم الاستقرار الاجتماعي ويعيش الإنسان غير آمن على حياته وأسرته، وذلك لأن الأصل في الحياة الاجتماعية هو أن يعيش الإنسان آمنا، مستمتعا بثمار كده وعرقه مستفيدا من منجزات جماعته، متعاونا مع أبناء مجتمعه، ومن هنا تحرص المجتمعات على اختلاف نظمها ومستويات تطورها على توفير سبل الرعاية والأمان الاجتماعي لسكان هذه المجتمعات، وتختلف الطرق والأسس التي تقوم عليها تحقيق هذه الاحتياجات من مجتمع إلى مجتمع آخر، بل في المجتمع الواحد من حقبة زمنية إلى حقبة أخرى وذلك وفقا لطبيعة الأوضاع الاقتصادية والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في كل منها (البوسعيدي، 2010).

وتعد سياسة الحماية الاجتماعية جزءاً من السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى حماية الفرد من أي أخطار لا يستطيع مقاومتها بإمكانياته المحدودة، لذا فإن السياسات الاجتماعية تعتبر مجموعة من القوانين والتشريعات والتوجهات الصادرة عن الحكومة ومؤسساتها الهادفة إلى تطوير وتنظيم الواقع الاجتماعي وتحقيق إنجازات تنموية محددة تمس الفرد وجميع شرائح المجتمع فى مختلف المجالات اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية أو جسدية،وكذلك تطوير قدراته وتعظيم مشاركته وتحسين نوعية حياته، ولتحقيق نجاح السياسات الاجتماعية لابد من الاهتمام بمكافحة الفقر والحد من انتشاره والحرص على عدم تجاوز مستوى الحد الأدنى المتفق عليه فى التعلم والصحة والعمل والأجر وتوفير الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع فى حالة تعرضهم لأي أخطار لا تمكنهم إمكانياتهم المحدودة من مواجهتها ثم توفير خدمات احتياجاتهم الأساسية بأفضل مستوى ممكن. (الملتقى العلمي لدول مجلس التعاون، 2003).

وتعد شبكات الأمان الاجتماعي مكون رئيسي من مكونات الحماية الاجتماعية التي تعمل على وقاية الأفراد من المخاطر والصدمات وكسر دائرة الفقر، ويكون هدفها إطلاق الطاقات الإنتاجية الكامنة بداخل الأفراد القادرين على العمل وتخفيف معاناة الفئات الأكثر عوزاً من خلال مشاريع تهدف إلى تحسين معيشتهم، بالإضافة إلى تمكين بعض فئات المجتمع التي تضررت بفعل التراجع الاقتصادي والحروب والمديونية وأيضاً الحد من الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي الواقعة على كاهل الفقراء لارتفاع البطالة وزيادة شدة الفقر. (قويدر، 1993).

وتعتبر برامج شبكات الأمان الاجتماعي، نوعا خاصا من الأدوات السياسية مصممة لمكافحة الفقر وتحسين حياة الأفراد ومساعدة المواطنين على مجابهة حالات الطوارئ من خلال عدد من الآليات من بينها على سبيل المثال برامج تقديم المساعدات العينية مثل الحصص الغذائية أو المساعدات النقدية التي يستعان بها للحيلولة دون انزلاق الأفراد إلى ما دون مستوى معيشي معين، وهي عادة ما تكون قصيرة الأجل وتستهدف فئة محدودة للغاية، كما قد توفر هذه البرامج شيئا من الغوث الفوري، وتعتبر شبكات الأمان الاجتماعي إحدى أهم أدوات الحماية الاجتماعية كونها تعمل على مساعدة الأفراد العاملين والعاطلين عن العمل على حد سواء على مجابهة حالات الفقر وتحسين مستوى معيشتهم، ورغم ذلك لا تعالج شبكات الأمان الأسباب الجذرية للفقر وضعف المنعة، وقد تؤدي الشروط التي تتحدد على أساسها مدة الاستفادة ونطاق التغطية إلى أخطاء في الاستبعاد استبعاد المستفيدين المحتملين) بما يتنافى ومبدأ عدم التمييز والشمولية، علاوة على ذلك، وبما أن تدخلات شبكات الأمان الاجتماعي قصيرة الأجل، فقد لا تحفز الدول على تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في الأجل الطويل (المعهد العربي للتخطيط، 2017).

كما تمثل شبكات الأمان الاجتماعي آلية من آليات الأمان الاجتماعي المرحلية للتخفيف من البؤس ومكافحة الفقر وتمكين بعض فئات المجتمع التي تضررت بفعل التراجع الاقتصادي والحروب المديونية الخارجية حيث تقلصت قدرة الحكومات على تلبية الاحتياجات الاجتماعية وزاد الأمر سوءاً في ظل تبني هذه الحكومات برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، حيث أغفلت هذه البرامج التبعات الاجتماعية الموازية لتنفيذها خاصة في مراحلها الأولى مما اضطر البنك الدولي وهذه الحكومات إلى تطوير وتمويل شبكات أمان اجتماعي لتحد من الآثار الاجتماعية والسلبية كارتفاع البطالة وتزايد الفقر ولا يمكن اعتبار هذه الشبكات بديلاً عن أنظمة الضمان الاجتماعي السابقة الذكر بل هي آلية مكملة للآليات السابقة (سميرة المهداوي، 2007).

ومع ظهور الدولة الحديثة ونتيجة للتطور الصناعي والاقتصادي ظهرت نظم التأمينات الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) التي تعتبر حديثة النشأة حيث ورد أول استخدام لمصطلح الضمان الاجتماعي (Social Security) في التشريع الأمريكي 1935م على أثر أزمة الكساد العالمي الكبير عام 1929م عندما صدر القانون الأمريكي للضمان الاجتماعي لمساعدة كبار السن والعاطلين عن العمل، وتداول المصطلح في تشريعات دول العالم وفى المواثيق الدولية مثل ميثاق الأطلنطي1941م، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948 والتي تشير المادة (25) منه على أن الضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان أي أن لكل إنسان الحق في مستوى لائق من المعيشة لتأمين صحته

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكترونى:heba.elsaid.1978@gmail.com
DOI: 10.21608/jaess.2020.139140

هو وأفراد عائلته من حيث الغذاء والكساء والخدمات الطبية في حالة تعرضه للمرض والبطالة والعجز، وغيره .... الخ (عيسى، 1986).

ومع تطور الحياة الاجتماعية وتزايد حجم السكان وكثافتهم وظهور التمايزات الاجتماعية بين طبقات المجتمع تقلصت صور الرعايا التي تتوفر لقطاعات كبيرة من الأفراد وأتسع نطاق انتشار الفقر والجهل والمرض وغيرها من المشكلات على نحو أدى إلى عجز النظم التقليدية للرعاية الاجتماعية على توفير سبل الحياة الكريمة وخاصة لأبناء المجتمع الغير قادرين، وهو ما أدى إلى حدوث خلل في التوازن الطبيعي في الحياة الاجتماعية بشكل يهدد الاستقرار والأمن الاجتماعي، ومن هنا جاءت الحاجة إلى تدخل الدولة والمجتمع فى مجال توفير الرعاية الاجتماعية من أجل إعادة الأمان والسلم الاجتماعي والحد من الفقر ومشكلاته فى المجتمع (عبد النبي، 1992).

وعلى ذلك يجب العمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي للفئات المهمشة والأشد فقراً وتحقيق الاستقرار والعدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي واحتياجات الإنسان الأساسية وذلك من خلال استحداث شبكة أمان اجتماعي وحماية اجتماعية تتمكن فعلياً من الحد من الفقر الذي يعد عائق هام لتحقيق التنمية ويشكل خطراً بالغاً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، خاصة مع تراجع دور الدولة فى ظل العولمة والتوسع فى سياسات الخصخصة تزايد الإحساس لدى أفراد المجتمع بعدم الثقة فى القائمين على هذه السياسات وبأنهم لا يهتمون بالمشكلات الاجتماعية الحقيقية التي يعانى منها المجتمع ولا يقدمون حلول جذرية لتحسين نوعية الحياة (برنامج مشروعات رعاية الأسرة، 2003).

وتبذل الدولة جهود عديدة لتحقيق التنمية بالمجتمعات المحلية الصحراوية بالمحافظات الحدودية بكافة الأدوات والوسائل باعتبارها أحد الحلول المناسبة للتغلب علي المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وفي ظل الأبعاد الإستراتيجية والأمنية والقومية الملحة لتلك المحافظات وخاصة محافظة مطروح، وتنفيذ العديد من البرامج والمشروعات التنموية التي تساعد في الحد من تفاقم معدلات البطالة، ومحاولة الحد من معدلات الفقر، وذلك في إطار تنموي يسعى إلى تنمية مستدامة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً، بالإضافة إلى اعتماد معايير التقدم والتخلف للمجتمعات البشرية لفترة طويلة من الزمن على المعايير المستمدة من النظريات الاقتصادية الغربية والتي أغفلت حقائق هامة مؤداها أن التقدم والتنمية لا يمكن أن تكون إلا من خلال البشر، ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة شبكات الأمان الاجتماعي ودورها في تعزيز وتحسين حياة البدو كأحد الموضوعات الملحة الجديرة بالدراسة، ومما سبق يمكن بلورة المشكلة البحثية في الإجابة علي التساؤلات التالية:

1- ما هو الوضع الراهن لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي الموجودة بمنطقة الدراسة؟
2- ما هو مستوى استفادة المبحوثين من برامج الأمان الاجتماعي بمنطقة الدراسة؟
3- ما هي الصعوبات التي تواجه المبحوثين من الاستفادة من خدمات شبكات الأمان الاجتماعي، وما هي مقترحات التغلب عليها؟

أهداف الدراسة:

1- وصف الوضع الراهن لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي الموجودة بمنطقة الدراسة.
2- التعرف على مستوى استفادة المبحوثين من برنامج الأمان الاجتماعي بمنطقة الدراسة.
3- التعرف علي دور برامج الأمان الاجتماعي في تحسين الخدمات المقدمة للمبحوثين بمنطقة الدراسة.
4- التعرف على المشكلات التي تواجه المبحوثين من الاستفادة من برامج الأمان الاجتماعي بمنطقة الدراسة، ومقترحات التغلب عليها من وجهة نظر المبحوثين.

الإطار النظري والاستعراض المرجعي

يمكن تعريف مفهوم الأمان الاجتماعي على أنه مجموعة من الآليات والأنشطة المرتبطة المستخدمة لتحقيق الاستقرار للأفراد والجماعات وتحرير الإنسان من الحاجة والحرمان، والحد من خسائره وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها سواء كانت من صنع الإنسان" كالأزمات المالية والركود الاقتصادي"، أو طبيعية" كالجفاف والأوبئة.

يعرف اسكندر(1988) الأمان الاجتماعي على أنه "مجموعة من التدابير الحمائية التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج، وخاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية، أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، حيث تشكل هذه التدابير نوعاً من الاستراتيجيات التي يتبناها الفرد والمجتمع في إدارة المخاطر الاجتماعية، وتأتي هذه الاستراتيجيات بناءً على إقرار المنهج الجديد الذي اعتمده البنك الدولي لمساعدة البلدان النامية في حماية سكانها الفقراء والمعرضين للمعاناة والمخاطر المتعددة، ومن مصادر مختلفة فقد تكون هذه المصادر طبيعية (كالزلازل والفيضانات والأمراض)، أو من صنع الإنسان كالتمييز العنصري والبطالة والأضرار التي تلحق بالبيئة، وتقوم إدارة المخاطر وفق ثلاث ترتيبا وهي:1- الترتيبات غير الرسمية: مثل شراء وبيع الأصول الثابتة والاقتراض والإقراض غير الرسميين، وتنويع المحاصيل واستخدامات الحقول،2- الترتيبات المستندة إلى السوق: مثل الاستفادة من البنوك وشركات التأمين، 3- الترتيبات العامة: وهي ترتيبات نادرة ومحددة النطاق في البلدان النامية، وذلك لأسباب اقتصادية وغيرها، وفي هذه الحالة على حكومات الدول النامية إلزام المعنيين باعتماد برامج تأمين اجتماعي ضد مخاطر البطالة، والشيخوخة، وإصابات العمل والعجز والترمل والمرض.

ويمكن حصر المقومات الأساسية للأمن الاجتماعي فيما يلي:1- الضوابط الاجتماعية المتمثلة فى الأعراف والتقاليد التي يقرها المجتمع ويستلهمها من الأعراف والتقاليد السائدة فيه، أحد أهم مقومات الأمن الاجتماعي والتي تعزز الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وتزيد من قدرة الجماعة على الانتظام في شبكات التكافل والتضامن والتعاون الاجتماعي،وهذا الانتظام يمكنها من الإيفاء بحاجات أفرادها، حيث كانت هذه الحاجات تتسجم دائما مع مرحلة التطور الاجتماعي والظروف الموضوعية التي يحيا في كنفها المجتمع، هذه المقومات سادت في مجتمعات الصيد والرعي، كما عرتها مجتمعات الزراعة التقليدية، ولا تزال المجتمعات الريفية في معظم أنحاء العربي تتعايش مع واقع مجتمعي يسود فيه الأمن الاجتماعي بحكم الأعراف والتقاليد السائدة للضوابط الاجتماعية (المغربي،1997)، ب- النظم والقوانين والتشريعات المسئولة عن تحقيق أمن المجتمع: حيث أن حركة التغيير الاجتماعي التي صاحبت انتقال المجتمعات الريفية وتحويلها تدريجيا إلى مجتمعات حضرية أضعفت السلطة المجتمعية وأعاقت سريان نظم الضبط الاجتماعي المعتمدة على الأعراف والتقاليد وكان طبيعيا مع ظهور الدولة الحديثة، قيام المؤسسات والوزارات والمنظمات لسد الفراغ الذي نجم عن تراخي الأنظمة التقليدية ،وهكذا برزت النظم والقوانين والتشريعات لإحلال ما كانت تقوم به الضوابط المجتمعية فأصبحت السلطة القضائية في المجتمعات المعاصرة، مسئولة عن تنفيذ مهامها التي تتكامل مع تنفيذ السياسات الاجتماعية لضمان الأمن الاجتماعي من خلال:أ- النظام القضائي ب- أجهزة الشرطة والأمن العام، ج- المؤسسات العقابية والإصلاحية إلا إن هذه النظم والتشريعات لا بد وأن تخضع باستمرار لعملية تطوير وإعادة نظر على قاعدة ملائمة لحاجات المجتمع، ج - توافر أجهزة تنفيذية تتولى إدارة وحماية شؤون مصالح الأفراد والجماعات إلا أن ضمان استمرارية الاستقرار الاجتماعي، يتطلب وجود أجهزة تنفيذية تتولى حماية الأفراد والجماعات من كافة المخاطر التي تهدد أمنهم واستقرارهم وتماسكهم الاجتماعي هذا يعني ضرورة توفر عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية لضمان الأمن الاجتماعي، ويتوزع تحقيق هذه العوامل على العديد من الوزارات والدوائر والمؤسسات المعنية بتحقيق الأمن الاجتماعي، إلا أن كل الدلائل تشير إلى غياب التنسيق بين هذه المؤسسات بدرجة كبيرة وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة الصحة ووزارات العمل والإسكان ...الخ) ويعتبر هذا من أهم معوقات تحقيق الأمن الاجتماعي وللإسهام في حل هذا الموضوع يجب التركيز على ضرورة توفير آليات للتنسيق بين المؤسسات المختلفة، بما تتطلبه هذه الآليات طبعا من وضوح في الرؤية واقتناع في تصويب القرار السياسي، د - توافر حكم صالح يؤسس بيئة صالحة للأمن الاجتماعي والتي توفر حكم صالح يضمن الحريات السياسية، ويوفر مناخا مناسبا للإبداعات العلمية والثقافية والفنية، ويعمل على وجود بيئة داعمة لتلك القضايا بالإضافة للحريات العامة، ويعمل الأمن الاجتماعي على تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية، ونشر المعلومات، وتشجيع مشاركة الجمهور في وضع السياسات وصنع القرارات، والمشاركة الفعالة لمؤسسات المجتمع المدني،هذا بالإضافة إلى التركيز على الشفافية وزيادة المساءلة وبشكل خاص فإن المطلوب هو تشجيع مؤسسات المجتمع المدني والمجموعات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية على الإسهام في مناقشة المشاريع التنموية ومراقبة تنفيذها، وعدم السماح بتوجيه الموارد المالية المخصصة لأغراض التنمية الاجتماعية إلى أهداف غير التي خصصت من أجلها، والتأكد من حسن صرف هذه الموارد لمستحقيها، (تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، 2003).

وتنقسم شبكات الأمان الاجتماعي طبقاً (تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، 2003) إلي شبكات تقليدية وحديثة وتتمثل الشبكة التقليدية في بعض البرامج ومنها 1- الضمان الاجتماعي: يعد الضمان الاجتماعي وسيلة إلزامية تأخذ بها الدولة لتحقيق الأمان الاجتماعي لمواطنيها في مواجهة المخاطر الاجتماعية عن طريق منحهم إعانات نقدية وعينية هذا الالتزام يفي بتحرير المجتمع من المخاطر التي إذا تم إهمالها فستؤدي إلى ضعفه وتأخره، كما يرتبط أيضا بظروف الدولة الاقتصادية والاجتماعية لتصل لتخفيف الحاجة لدى الأفراد ومنع أسبابها، ويسعى إلى تغطية كافة الفئات المحتاجة من خلال نظامي التأمين والمساعدات الاجتماعية، وبواسطتهما يكفل للإنسان دخل لمواجهة تقلبات الزمن، فالتأمين المؤسس على العمل والأجور والاشتراكات، يمثل الضمان الأساسي، أما

المساعدة فتقدم كمورد مؤقت لحين استحقاق الشخص للتأمين، كما تقدم للشخص الذي لا يفي التأمين بسد حاجاته الخاصة.2- بنك ناصر الاجتماعي: هو أول مصرف إسلامي اجتماعي على مستوى العالم، وهيئة عامة تعمل تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي تتركز مواردها من أموال الزكاة، وأنشئت بالقانون رقم 66 لسنة 1971 بهدف تحقيق التكافل الاجتماعي، وخفض معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة، وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية والمساعدات للفئات الضعيفة والمحتاجة وتحقيق العدالة والمساواة وتوفير حياة كريمة للأفراد.

أما شبكات الأمان الاجتماعي الحديثة :وتتمثل في جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وبرنامج تكافل وكرامة وهما كالتالي: 1- جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر: تم إنشاء جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أو ما يسمى سابقا (بالصندوق الاجتماعي للتنمية) بالقرار الجمهوري رقم 40 لعام 1991 كشبكة للأمان الاجتماعي تهدف للوفاء باحتياجات السكان الأكثر تأثراً ببرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي ويعمل على تقليل فجوة الفقر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات للفقراء عن طريق تنمية المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل للشباب للمساهمة في حل مشكلة البطالة والتعامل مع الآثار الجانبية للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي عن كاهل محدودي الدخل ويعد الجهاز مبادرة مشتركة بين الحكومة المصرية وكل من البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتم العمل الفعلي له في 14 مارس 1993، 2- برنامج الدعم النقدي المشروط تكافل وكرامة: والبرنامج موجه إلى فئتين هما :الأسر التي لديها أطفال ملتحقون بمراحل التعليم المختلفة حتى المرحلة الثانوية أو صغار يحتاجون للرعاية والمتابعة الصحية، وهي الفئة التي يطبق عليها برنامج تكافل، ويشترط على أن تكون حالة الأسر أو الأفراد المتقدمة تحت خط الفقر بناء على المعادلة الإحصائية المقررة، عدم الحصول علي أي دخل شهري ثابت أو معاش تأميني أو مساعدة ضمان اجتماعي، ويشترط لاستمرار الاستحقاق توافر شرطين أولهما تعليمي وهو أن يستمر أطفالها في الحضور بالمدارس بنسبة لا تقل عن 80% من أيام الدراسة الفعلية، وشرط صحي بقيام الأسرة بتنفيذ برامج الرعاية الصحية التي تضعها وزارة الصحة من متابعة الحمل للأمهات وتنفيذ برامج التطعيمات والوقاية للأطفال حديثي الولادة والأقل من 6سنوات، وأن يكون الحد الأقصى للأطفال بالأسرة المستفيدة هو ثلاثة أطفال، أما الفئة الثانية فهي كبار السن فوق 65 عاما والذين لا يقدرون على العمل وليس لهم مصادر دخل ثابتة أو المعاقين بنسبة إعاقة تبدأ من 50% تمنعهم من العمل والكسب ولا يملكون دخلاً ثابتاً وهذه الفئة هي التي يطبق عليها برنامج كرامة (الهيئة العامة للاستعلامات، 2017).

ويزخر التراث السوسيولوجي بالعديد من الدراسات الاجتماعية في مجال شبكات الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، فقد تناولت دراسة دينا حسن (2016) تحديد الوسائل التي تستخدمها شبكات الأمان الاجتماعي في التخفيف من الاستبعاد الاجتماعي لفقراء الريف، بالإضافة إلى تحديد المعوقات التي تواجه هذه الشبكات الأمان الاجتماعي في التخفيف من الاستبعاد الاجتماعي لفقراء الريف، وتوصلت النتائج إلي وجود علاقة عكسية إحصائياً بين الاستبعاد الاجتماعي لفقراء الريف ودور شبكات الأمان الاجتماعي في التخفيف منه. كما أكدت دراسة (حسن والزغل، 2010)علي التعرف على مدى فاعلية شبكات الأمان الاجتماعي فى مصر فى التخفيف من حدة الفقر وتوفير فرص عمل للشباب بمحافظة حلوان، وكانت أهم النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين شبكات الأمان الاجتماعي الحديثة وتوفير فرص عمل، وتوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين شبكات الأمان الاجتماعي الحديثة وتحسين مستوى المعيشة.

الطريقة البحثية

أولا: منهجيـة البحث

تنتمي هذه الدراسة للدراسات الوصفية، وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية مثل: النسب المئوية والتوزيع التكراري، وقد استخدم الحاسب الآلي بالاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفةSPSS في معالجة البيانات الإحصائية.

ثانيا: شاملة البحث والعينة

تم اختيار محافظة مطروح لتنفيذ هذه الدراسة لكونها من أكبر محافظات الجمهورية من حيث المساحة حيث تبلغ 166563 كم2، تمثل حوالي16.6% من إجمالي مساحة الجمهورية، ويبلغ عدد سكان المحافظة (474275) نسمة، وتقع محافظة مطروح فى الشمال الغربي بطول 450 كم حتى الحدود الليبية وتمتد جنوباً فى الصحراء بعمق 400 كم، وتشتمل محافظة مطروح علي 8 مراكز رئيسية وهي: (الحمام، العلمين، الضبعة، مطروح، النجيلة، سيدي برانى، السلوم، سيوه)، وتعتبر مدينة الحمام من أكبر مدن المحافظة ويتبعها عدد 6 قري رئيسية وعدد 101 تابع (كفور، ونجوع، وعزب)، وتبلغ مساحتها الكلية 12000كم2 بنسبة 7.2% من إجمالي مساحة المحافظة، وتبلغ المساحة المأهولة حوالي 15255كم2، وتزخر محافظة مطروح بالعديد من الموارد الاقتصادية والطبيعية الهامة التي لم يتم اكتشافها واستثمارها حتى الآن، كما أن موقعها يجعلها بمثابة الامتداد العمراني الطبيعي للعديد من محافظات مصر وفى مقدماتها محافظة الإسكندرية، حيث أنها تمثل بوابة مصر الغربية التي يمكن أن تتحول إلى منطقة جاذبة لحركة الإنتاج والتجارة بين مصر ودول المغرب العربي والدول الأفريقية (النوتة المعلوماتية لمحافظة مطروح، 2019).

ونظراً لإجراء هذه الدراسة على البدو فقط بمحافظة مطروح، فقدتم اختيار مركز ومدينة الحمام حيث أنه من أكبر المراكز التي يعيش بها البدو، ويبلغ إجمالي عدد سكانه 60488 نسمة، وتم اختيار قرية العميد بصورة عمدية، وبلغت شاملة الدراسة (150) مبحوث من المستفيدين من برامج شبكات الأمان الاجتماعي وتم اختيارها من المستفيدين من برامج وأنشطة الضمان الاجتماعي والمستفيدون من برامج وأنشطة الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرية محل الدراسة. (بيانات غير منشورة من رؤساء القبائل).

ثالثا: أسلوب وأدوات جمع البيانات

يعتمد البحث في جمع البيانات الميدانية علي استمارة الاستبيان بالمقابلة الشخصية مع المبحوثين المستفيدين من برامج شبكات الأمان الاجتماعي بمنطقة الدراسة، وبعد الانتهاء من مرحلة جمع البيانات ومراجعتها، تم إعداد دليل لترميزها، ثم إدخال هذه البيانات للحاسب الآلي لتحليلها إحصائياً وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS.

رابعا: قياس المتغيرات البحثية

أ. المتغيرات الشخصية

1. **النوع:** تم تقسيم المبحوثين إلى ذكور وإناث من المستفيدين من برامج الأمان الاجتماعي
2. **السن:** تم قياس السن بسؤال المبحوث عن سنه لأقرب سنة ميلادية، معبراً عنه بالأرقام الخام.
3. **الحالة الاجتماعية:** تم سؤال المبحوث عن حالته الاجتماعية إذا كان أعزب أو متزوج أو أرمل أو مطلق حيث تم إعطاء أرقام 1، 2،3،4 على الترتيب.
4. **الحالة التعليمية:** تم قياس هذا المتغير بعدد سنوات تعليمه الرسمي، وتم تقسيم المبحوثين إلي ثلاث فئات هي: أمي، ويقرأ ويكتب بدون شهادة، ومتعلم تعليما رسميا، وقد أعطيت درجة الصفر للمبحوث الأمي، وقد أعتبر من يقرأ ويكتب بدون شهادة دراسية معادلاً لمن أتم الصف الرابع الابتدائي، أما بقية المبحوثين فقد أعطى لكل مبحوث درجة عن كل سنة للسنوات التي قضاها في التعليم، وبذلك أمكن الحصول على درجة تدل على تعليم المبحوث.
5. **المهنة:** وتم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوث عن مهنته الأساسية وكذلك المهنة الإضافية.
6. **الدخل:** وتم قياسه بسؤال المبحوث عن مستواه الاقتصادي والاجتماعي من خلال ثلاث عبارات: وهي دخل غير كافي (1) اقل من ثلاثة آلاف جنيه، دخل متوسط (2)، من 3 - 5 آلاف جنيه، دخل كبير (3) أكثر من 5 آلاف جنيه.
7. **مدة الإقامة بالمنطقة:** وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن مدة إقامته بالقرية وقسمت إلى ثلاث فئات اقل من خمس سنوات، ومن 5 - 10 سنوات، ثم أكثر من عشر سنوات.
8. **الحيازة الزراعية:** تم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوث عن عدد الأفدنة الزراعية التي يحوزها، ثم قسمت إجابته الدالة على حيازته للأرض الزراعية إلى ثلاث فئات هي: حيازات صغيرة (أقل من 5 فدان)، وحيازات متوسطة (5- 7 فدان)، وحيازات كبيرة (أكبر من 7 فدان).
9. **الحيازة الحيوانية:** تم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوث عن عدد الحيوانات التي يملكها من الماعز والأغنام ثم قسمت إجابته الدالة على حيازته للأغنام والماعز إلى ثلاث فئات هي: حيازة صغيرة (أقل من 5 رؤوس)، وحيازة متوسطة (5- 10رؤوس)، وحيازات كبيرة (أكبر من 10 رؤوس).
10. **التعرض لمصادر المعلومات عن برامج الأمان الاجتماعي:** تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوثين عن وسيلة المعرفة عن برامج شبكات الأمان الاجتماعي مثل البرامج الريفية بالإذاعة والتليفزيون، والصندوق الاجتماعي، وقسم المرآة الريفية بمديرية التضامن الاجتماعي، والصحف والمجلات، الجيران.

ب- المستفيدين من برامج شبكات الأمان الاجتماعي

تم قياس مستوى استفادة المبحوثين من برامج شبكات الأمان الاجتماعي المقدمة من الحكومة من خلال عشرة أسئلة وهي: الدعم العيني، التعليم وفصول محو الأمية، الخدمات الصحية والعلاجية، معاش التكافل وكرامة لدعم المرأة المعيلة والمطلقة، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، معاش الضمان الاجتماعي، الخدمات الزراعية وتحسين البيئة، معاش السادات وغيره، القروض

من الصندوق الاجتماعي للتنمية، مساعدات مقدمة من مكتب شيوخ القبائل، وتم تقسيم الاستجابات إلي استفادة بدرجة كبيرة، واستفادة بدرجة متوسطة، واستفادة بدرجة منخفضة، وأعطيت هذه الاستجابات الرمز الرقمي (3، 2، 1)علي الترتيب، وتم جمع الدرجات الكلية للمقياس للتعبير عن مستوى استفادة المبحوثين من برامج شبكات الأمان الاجتماعي. بالإضافة إلي السؤال المفتالنتائج فيماي أي درجه ساهمت شبكات الأمان في التخفيف من الفقر ثم السؤال الثاني عبارة عن بيانات تتعلق بأسباب عدم الاستفادة من خدمات الأمان الاجتماعي، ثم السؤال الثالث وهو ما هي مقترحاتك لمواجهة عدم الاستفادة من الخدمات المقدمة من خلال برامج الأمان الاجتماعي، وتم جمع هذه الإجابات وترتيبها حسب أولوية الإجابة عليها ترتيبا تصاعديا باستخدام النسب المئوية والتكرارات.

النتائج والمناقشات

أولاً: النتائج الخاصة بوصف عينة الدراسة (الخصائص الشخصية للمبحوثين) بمنطقة الدراسة.

1. **النوع:** أشارت نتائج الدراسة فيما يتعلق بمتغير النوع أن نسبة الذكور بلغت (88%)، بينما بلغت نسبة الإناث (12%)، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة البدو في عاداتهم وتقاليدهم حيث يصعب التحدث مع الإناث، وهو ما يشير إلى أن درجة الاستفادة كانت فيمن نصيب الذكور في القرية محل الدراسة.
2. **السن:** أظهرت النتائج السن أن (26,7%) يقعون في فئة الأقل من 21سنة، وأن (28%) يقعون في فئة متوسطي السن، بينما (45,3%)من المبحوثين كانوا في فئة الأكبر من 27 سنة.
3. **الحالة الاجتماعية:** أوضحت النتائج فيما يتعلق بمتغير الحالة الاجتماعية أن نسبة المتزوجين كانت (73,3%)ونسبة فئة أعزب (12,7%)، بينما نسبة المطلقين بلغت(14%).
4. **الحالة التعليمية:** أظهرت النتائج أنما يزيد عن ثلاث أرباع العينة (76%) ينتمون للفئة الأمي، وأن (6%) يقرؤون ويكتبون بدون شهادة، بينما (18%) متعلمين تعليما رسمياً.
5. **المهنة:** أظهرت نتائج الدراسة لمتغير المهنة أن أكثر من نصف العينة (54,7%) يعملون بالرعي والزراعة وأن نسبة)31,3%(تعمل بمهن أخرى مثل أعمال الخدمة والبيع في الأسواق أو المحلات أو المنازل وهذه غالبا الفئة الغير متعلمة، بينما كانت نسبة(14%)من المبحوثين لا يعملون أو بدون عمل وتقع داخل هذه الفئة معظم السيدات المطلقات أو الأرامل.
6. **الدخل:** أوضحت نتائج متغير الدخل أن نسبة (94%)من عينة الدراسة تقع في فئة عدم كفاية الدخل، مما يوضح بالإجماع أن عينة الدراسة كلها تقريبا أجمعت علي عدم كفاية الدخل نهائي،وأن نسبة (6%) من المبحوثين اقروا أن الدخل متوسط، ويقصد به دخله بعد حصوله علي المعاش بالإضافة إلي عائده من عمله، وقد لوحظ في معظم المبحوثين رضائهم التام عما يحدث لهم ويرجع سببها إلي مرجعيه دينية تحدثهم عن الرضا بالحال مهما حدث، وهو ما يعنى أن الأسرة البدوية ليس لها دخل يكفى جميع أفراد الأسرة، فالأسرة لها عادات وتقاليد ملتزمة بها مثل قيام الأخ الأكبر أو الأب بالصرف والإنفاق على كل البيوت المفتوحة لأولاده من ملبس ومأكل وعلاج حتى ولو كان الابن بيعمل، وغالبا الأولاد يعملون في وظائف هامشية.
7. **مدة الإقامة بالمنطقة:** أظهرت النتائج فيما يتعلق بمتغير مدة الإقامة بالمنطقة أن كل القاطنين (100%) بهذه القرى يقيمون بالمنطقة منذ أكثر من عشر سنوات وكثير منهم مولود بهذه القرى وأنهم ليسوا حديثي العهد بها.
8. **الحيازة الزراعية:** أبرز التحليل الوصفي أن 84% من العينة المختارة من ذوي الحيازة الصغيرة (أقل من 5 أفدنة)، في حين كان (16%) منهم **كانت** حيازتهم متوسطة (من 5– أقل من 10 أفدنة)، ولا يوجد أحد من أفراد العينة يقع فى فئة الحيازة الزراعية الكبيرة
9. **الحيازة الحيوانية:** أظهرت النتائج أن معظم البدو المقيمين بهذه القرى لديهم حيازة حيوانية بصرف النظر عن مستوى الفقر أو الغني، وأظهرت النتائج أن نسبة الحائزين للماعز بلغت(56,3%) من المبحوثين، ونسبة الحائزين للأغنام بلغت(43,7%) من نسبة إجمالي الحائزين، وتربي معظمها بعرض البيع والاستفادة منها وليس لأكلها.
10. **التعرض لمصادر المعلومات:** أشارت النتائج أن نسبة 6% من العينة تعرفوا علي برامج الأمان الاجتماعي التي تضعها الحكومة عن طريق برامج الإذاعة والتليفزيون، وان نسبة(3.3%) تعرفوا علي برامج الأمان الاجتماعي من الندوات التي تعقد عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية، وان(8.7%) منهم تعرفوا علي هذه البرامج من مديريات التضامن في مركز الحمام، وأن نسبة (66.6%) من المبحوثين تعرفوا علي وجود هذه البرامج من الجيران وهي النسبة الأعلى من المبحوثين، وهذا يفسر تأثير الجيران علي بعضهم مما يعضد روح التعاون والتكافل فيما بينهم وأخيراً جاءت الصحف والمجلات بنسبة(2.2%) للتعرف علي برامج الأمان الاجتماعي، ويرجع ذلك إلي ارتفاع نسبة الأمية بين المبحوثين في هذه القرية.

جدول 1. وصف عينة الدراسة طبقا للمتغيرات البحثية المدروسة بمنطقة الدراسة (ن =150)

المتغيرات والسمات الشخصية	التكرار	%	المتغيرات والسمات الشخصية	التكرار	%
1- النوع: ذكر	132	88	7-مدة الإقامة: أقل من 5 سنوات	---	---
أنثى	18	12	من (5 – 10 سنوات)	---	---
2- السن: الفئة الأولى (أقل من 21 سنة)	40	26.7	أكثر من 10 سنوات	150	100.0
الفئة الثانية من (21 – أقل من 27 سنة)	42	28	8- الحيازة الزراعية:		
الفئة الثالثة من 27 سنة وأكثر	68	45.3	صغيرة من (صفر وأقل من 5 أفدنة)	126	84
3- الحالة الاجتماعية: متزوج	110	73.3	متوسطة من (5 – وأقل من 10 أفدنة)	24	16
أعزب	19	12.7	كبيرة من (10 أفدنة فأكثر)	--	--
مطلق	43	14	9- الحيازة الحيوانية: ماعز	87	58
4- الحالة التعليمية: أمي	114	76	أغنام	63	42
يقرأ ويكتب بدون شهادة	9	6	10- مصادر التعرض لمصادر المعلومات		
متعلم تعليما رسميا	21	14	برامج تليفزيون	5	3.3
5- المهنة: رئيسية: زراعة ورعي	83	54.7	الصندوق الاجتماعي	13	8.7
فرعية: خدمات، تجارة	46	31.3	مديريات التضامن	28	18.7
بدون عمل	43	14.4	الجيران	100	66.6
6- الدخل الشهري: كافي	---	---	الصحف والمجلات	4	2.7
كافي لحد ما	9	6			
غير كافي	141	94			
الإجمالي	150	%100	الإجمالي	150	%100

المصدر: البيانات الواردة بالجدول جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان.

ثانيا: نتائج وصف الوضع الراهن للمستفيدين من برامج شبكات الأمان الاجتماعي بمنطقة الدراسة

تم حساب متوسط درجات الاستفادة لكل بند من البنود كما هو موضح فى الجدول رقم (2) وذلك عن طريق ضرب التكرارات فى وزن العبارة ثم قسمة الناتج على مجموع العينة، وتبين أن متوسط درجة الاستفادة لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي بمنطقة الدراسة تراوحت بين 0.73- 1.34 درجة بنسبة 24.5% كحد أدنى ونسبة (44.5%) كحد أقصى على الترتيب، وكان المتوسط العام لبنود الاستفادة لبرنامج الأمان الاجتماعي هو 0.98 درجة بنسبة (32.45%)، واتضح أن درجة الاستفادة من البرنامج كانت متوسطة، إلا أنها كانت منخفضة لكلا من البنود التالية: التعليم ومحو الأمية بمتوسط 29.5 درجة بنسبة 29.5%، قروض الصندوق الاجتماعي بدرجة 0.88 بنسبة 29.5%، معاش تكامل وكرامة بمتوسط 0.83 درجة بنسبة 27.5%، تحسين البيئة، ومعاش السادات وغيره، بمتوسط درجات 0.73 درجة بنسبة 24.5% لكلا منهما، وقد يرجع كلا من البنود المتوسطة والمنخفضة لدرجة الاستفادة لضعف قيمة المساعدات الذي تقدمها برامج الأمان الاجتماعي لهؤلاء الناس مما يتطلب ضرورة رفع قيمة تلك المساعدات لتحسين مستوى معيشة المستفيدين من هذه البرامج.

ثالثا: النتائج الخاصة بالتعرف على مستوى استفادة المبحوثين من برامج شبكات الأمان الاجتماعي

أوضحت النتائج الواردة بجدول (3) أن نسبة(24.7%) من المبحوثين بمنطقة الدراسة يقعون في فئة الاستفادة المنخفضة من برامج الأمان الاجتماعي المقدمة من الحكومة، وأن نسبة(66%) من العينة يقعون في الفئة المتوسطة من هذه البرامج، في حين أن نسبة (9,3%) من المبحوثين يقعوا في فئة الاستفادة المرتفعة من البرامج المقدمة من شبكات الأمان الاجتماعي.

جدول 2. وصف الوضع الراهن للمستفيدين من برامج شبكات الأمان الاجتماعي بمنطقة الدراسة

البيـــان	متوسط درجة الاستفادة من البرامج	%	البيـــان	متوسط درجة الاستفادة من البرامج	%
الدعم العيني	1.34	44.5	معاش الضمان	0.95	31.5
التعليم ومحو الأمية	0.89	29.5	تحسين البيئة	0.73	24.5
الخدمات الصحية	1.13	37.5	معاش السادات وغيرة	0.73	24.5
معاش تكافل وكرامة	0.83	27.5	قروض الصندوق الاجتماعي	0.88	29.5
المشروعات الصغيرة	1.19	39.5	مساعدات رؤساء القبائل	1.09	36.0

المتوسط العام يبلغ 0.98 بنسبة مئوية تقدر بـ 32.45%

المصدر : حسبت بيانات الجدول من واقع البيانات الواردة باستمارات الاستبيان

جدول 3. مستوى استفادة المبحوثين من برامج شبكات الأمان الاجتماعي بمنطقة الدراسة

مستوى الاستفادة من برامج شبكات الأمان الاجتماعي	التكرار	%
منخفضة	37	24,7
متوسطة	99	66
كبيرة	14	9,3
الإجمالي	150	100

المصدر: البيانات الواردة بالجدول جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

رابعاً: دور شبكات الأمان الاجتماعي في تطوير الخدمات المقدمة للمبحوثين بمنطقة الدراسة

تسهم برامج شبكات الأمان الاجتماعي فى العمل على تحسين المستوى الصحي والتعليمي ورفع مستوي المعيشة للمستفيدين منه وذلك من خلال المحاور التالية:

1. دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين المستوى الصحي للمستفيدين بمنطقة الدراسة.

اتضح من النتائج أن مساهمة شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين المستوى الصحي في تقديم يد المعاونة في تحمل تكلفة علاج أحد من الأسرة بنسبة (17.3%) التعاون مع وزارة الصحة في توفير الرعاية الصحية من خلال عربة متنقلة بنسبة (9.3%)، وقد ساهم في إجراء العمليات لأحد أفراد الأسرة المحتاجين والفقراء بنسبة (17%)، وساعد فى القيام بتطهير المنطقة والقضاء على الحشرات الضارة بالرش بنسبة (16%) وساهم في الاهتمام بالنظافة العامة للمنطقة والتخلص من المخلفات بنسبة (19.7%) وساهم أيضا في عمل دورات توعوية طبية من الأمراض المستوطنة بالمنطقة بنسبة (20%)، والجدول (4) يوضح ما تم التوصل إليه من نتائج.

جدول 4. دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين المستوى الصحي للمستفيدين بمنطقة الدراسة

م	دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين المستوى الصحي	التكرار	النسبة
1	تحمل تكلفة علاج أحد من الأسرة	26	17.3
2	توفير الرعاية الصحية من خلال عربة متنقلة	14	9.3
3	إجراء العمليات لأحد أفراد الأسرة المحتاجين والفقراء	25	17
4	وساعد فى القيام بتطهير المنطقة والقضاء على الحشرات الضارة بالرش	24	16
5	التخلص من المخلفات	31	19.7
6	عمل دورات توعوية طبية	30	20
	الإجمالي	150	100

المصدر : حسبت بيانات الجدول من واقع البيانات الواردة باستمارات الاستبيان

2- دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين المستوى التعليمي للمستفيدين بمنطقة الدراسة.

أظهرت النتائج بجدول (5) أن شبكات الأمان الاجتماعي قد ساهمت فى تحسين المستوى التعليمي لأولاد المستفيدين بمنطقة الدراسة من خلال دفع المصروفات الدراسية بنسبة (21.3 %)، بالإضافة إلي شراء متطلبات الدراسة من أدوات وملابس ومواصلات نسبة (15.3%)، وتقديم يد العون لشراء جهاز كمبيوتر للأولاد بالمساهمة معه بنسبة (18%)، وساهم البرنامج في وجود طموح للمستفيدين لتعليم أولادهم فى الجامعة بنسبة (18%)،وقد ساهمت شبكات الأمان الاجتماعي فى عمل صيانة للمدرسة فى البناء والأدوات بنسبة(8.6%)،وقد ساهمت فى مساعدة الكبار على القراءة والكتابة نسبة (18.6%).

جدول 5. دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين المستوى التعليمي للمستفيدين بمنطقة الدراسة

م	دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
1	دفع المصروفات الدراسية بنسبة	32	21.3
2	شراء متطلبات الدراسة	23	15.3
3	وتقديم يد العون لشراء جهاز كمبيوتر	27	18
4	طموح للمستفيدين لتعليم أولادهم فى الجامعة	27	18
5	صيانة للمدرسة فى البناء والأدوات	13	8.6
6	الكبار على القراءة والكتابة نسبة	28	18.6
	الإجمالي	150	100

المصدر : حسبت بيانات الجدول من واقع البيانات الواردة باستمارات الاستبيان

3- دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر بمنطقة الدراسة.

أظهرت النتائج بجدول (6) دور شبكات الأمان الاجتماعي للمستفيدين فى تحسين مستوى المعيشة اقتصاديا: قد ساهمت فى أعداد دراسات جدوى لمشروعات صغيرة بنسبة (4.7%) وساعدت فى تقديم دورات تدريبية لعدد من المشروعات الصغيرة بنسبة(17.3%)،وساعدت فى تقديم استشارات فنية وقانونية للمستخدمين بنسبة (12.7%) وساهمت فى القيام بعمل مسح للمكان ووضع خطط للمشروعات المناسبة لطبيعة المكان وثقافة البدو بنسبة (11.3%) ،وقدمت يد المساعدة فى تسويق المنتجات بنسبة (16%) وساهمت فى سداد ديون الأسرة بنسبة (13.3%)، واستطاعت توفير فرص عمل جديدة بنسبة (9.3%)، وقللت نسب فوائد القروض وطول مدة سدادها بنسبة (15.3%)

جدول 6. دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر بمنطقة الدراسة

م	تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر	التكرار	النسبة
1	دراسات جدوى لمشروعات صغيرة	7	4.7
2	تقديم دورات تدريبية لعدد من المشروعات الصغيرة	25	17.3
3	تقديم استشارات فنية وقانونية للمستخدمين	19	12.7
4	بعمل مسح للمكان ووضع خطط للمشروعات	17	11.3
5	وقدمت يد المساعدة فى تسويق المنتجات	24	16
6	وساهمت فى سداد ديون الأسرة	20	13.3
7	توفير فرص عمل جديدة	15	9.3
8	تقليل نسبة فوائد القروض	23	15.3
	الإجمالي	150	100

المصدر : حسبت بيانات الجدول من واقع البيانات الواردة باستمارات الاستبيان

خامساً: النتائج المتعلقة بالمشكلات التي تواجه استفادة المبحوثين من برنامج شبكات الأمان الاجتماعي

أبرزت النتائج الواردة بجدول (7) أن أهم معوقات الاستفادة من برامج شبكات الأمان الاجتماعي تتلخص في الأتي: عدد الأولاد والمسئوليات تحول دون ذلك، و قد جاءت هذه الإجابة فى المرتبة الأولى بنسبة (66%)، وهو ما يشير إلى مدى المسؤولية فى البحث عن عمل لتلبية احتياجات الأولاد أولا مما يجعل الفرد يكرس وقته كله فى البحث عن دخل أو مورد لزيادة الدخل تلبية لمتطلبات أولاده، صعوبة استخراج الإجراءات المطلوبة وزيادة تكلفتها المادية أتت فى المرتبة الثانية بنسبة(63.3%)، وهو ما يشير إلى ضرورة العمل على تخفيف حدة الإجراءات المطلوبة وتقليل تكلفتها نظرا لضيق ذات اليد، وتأتى فى المرتبة الثالثة بنسبة(62%)قلة المبالغ المنصرفة بعد كل هذا العناء، ويوضح ذلك إلى عدم كفاية تلك المبالغ المنصرفة لهم من برامج الأمان الاجتماعي لتحقيق مستوى معيشي أفضل لهم، ثم يأتي فى المرتبة الأخيرة بنسبة(43.3%)الذهاب إلى العمل يومياً لا يتيح فرص الاستفادة من البرنامج، وذلك لضيق الوقت وقلة الفرص المتاحة للاستفادة من ذلك البرنامج.

جدول 7. التوزيع العددي والنسبي للمشكلات التي تواجه المستفيدين من برامج شبكات الأمان الاجتماعي

المشكلات والمعوقات	التكرار	%	الترتيب
صعوبة استخراج الأوراق المطلوبة وزيادة تكلفتها المادية	95	63.3	2
عدد الأولاد والمسئوليات تحول دون ذلك	99	66	1
قلة المبالغ المنصرفة بعد كل هذا العناء	93	62	3
الذهاب إلى العمل يومياً لا يتيح فرص الاستفادة من البرنامج	65	43.3	6
بعد المسافة عن المنازل لابد من ركوب مواصلات	85	57.3	4
خجل بعض الأرامل والمطلقات من طلب المساعدة	80	53.3	5

المصدر: البيانات الواردة بالجدول جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

سادسا: النتائج المتعلقة بمقترحات المبحوثين لحل هذه المعوقات:

يوضح جدول (8) وجود تسعة مقترحات للتغلب على معوقات الاستفادة من برنامج الأمان الاجتماعي وهى على الترتيب: ارتفاع قيمة المعاش حتى يضمن كرامة الإنسان، جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة (81.3%)، وهو ما يدل على أهمية المعاش بالنسبة للفرد حتى يتسنى له عيش حياه كريمة، المطالبة بقروض طويلة الأجل ليس عليها نسبة أو فوائد جاءت فى المرتبة الثانية بنسبة

(77%)،وهو ما يشير إلى أهمية هذه القروض بالنسبة لاحتياجاتهم، وأن تكون الفوائد صفر حتى يتمكن الفرد فى تسديد تلك القروض، إيجاد بديل عن القروض لأنها حرام شرعاً،وجاءت فى المرتبة الثالثة بنسبة(73%) وهو ما يشير إلى مدى تمسكهم بمعتقدهم الديني فى رفض كلمة قرض لأنها ضد الشرع، زيادة المعونة المادية لتكيف الاحتياجات المنزلية، ارتفاع حصة الدقيق أتت فى المرتبة الرابعة بنسبة.(67.3).% وهو ما يوضح مدى احتياجهم المادي إلى تلك المعونات لتحسين المستوى المعيشي لهم، وقد جاءت فى المرتبة قبل الأخيرة بنسبة (,357 %) إنشاء وحدات مصغره بهذه الإدارات قريبة من القرى، وأخيراً تقصير مدة الاستعلام عن صاحب الطلب بنسبة (53.3%).

جدول 8. التوزيع العددي والنسبة المئوية لمقترحات المبحوثين للاستفادة من برنامج الأمان الاجتماعي

المقترحات	التكرار	%	الترتيب
إنشاء وحدات مصغره بهذه الإدارات قريبة من القرى	86	57.3	8
تسهيل إجراءات استخراج الأوراق المطلوبة	99	66	5
تقصير مدة الاستعلام عن صاحب الطلب	80	53.3	9
ارتفاع قيمة المعاش حتى يضمن كرامة الإنسان	121	81.3	1
زيادة المعونة المادية لتكيف الاحتياجات المنزلية، ارتفاع حصة الدقيق	202	67.3	4
توفير المشروعات الصغيرة لصغار التجار من الرجال والنساء	189	63	7
انعدام الخدمات المقدمة من الصندوق الاجتماعي مؤخراً	196	65	6
إيجاد بديل عن القروض لأنها حرام شرعاً	110	73	3
المطالبة بقروض طويلة الأجل ليس عليها نسبة أو فوائد	115	77	2

المصدر: البيانات الواردة بالجدول جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان.

توصيات البحث:

بناء على النتائج التي تم التوصل لعدد من التوصيات أملا في الأخذ بها من قبل المسئولين ومتخذي القرار لتعزيز وتطوير ودقة وكفاءة استهداف الفئات المستحقة للمساعدات المادية والعينية وتمثلت التوصيات فيما يلي:

- زيادة قيمة قروض الصندوق الاجتماعي بما يكفي لإقامة مشروعات حقيقية ومنتجة حتى تنجح هذه المشروعات وتضمن استمراريتها.
- العمل على تقليل أو إلغاء فوائد القروض المقدمة من الصندوق الاجتماعي واعتباره قرض حسن حيث أن الهدف من القرض ليس الربح بل المساعدة والمساندة للبدو وليس أثقال كاهلهم بالمزيد من الأعباء المالية للقروض وفوائدها،مع مراعاة الشق الديني في تحريم فوائد البنوك.
- توعية البدو بمشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية وخدماته ومميزاته وكيفية الاستفادة منه وبصفة خاصة في وسائل الإعلام أو عمل ندوات داخل القرى.
- إعادة مراجعة مشاريع البدو المقدمة من السادة المستثمرين للبدو المتعثرين للبدولمتعثرة وتقديم كافة التسهيلات لهم مثل المرونة في السداد أو ربما بعض الإعفاءات من الفوائد أو المساعدة في التسويق،وأن تتضمن هذه المشروعات برامج تسويقية ناجحة يستفيد منها البدو في تسويق منتجاتهم.
- مساندة مؤسسات المجتمع المدني وأيضا كبار المستثمرين للبدو.
- مراعاة عدد أفراد الأسرة عند تقديم المساعدة العينية والمادية، وعند تجديد البطاقات التموينية.
- الاهتمام بالمعاقين والمرضى عند تقديم المساعدات الغذائية والعلاجية مع العمل على توفير الكميات والأصناف المناسبة لهم ولحالتهم الصحية.
- الاهتمام بالنشاط الاقتصادي للأسرة مع مراعاة الاوضاع الاقتصادية والسياسية، وغلاء المعيشة المستمر.
- تطبيق سياسة العون من الغذاء مقابل التعلم والتدريب على المشاريع تساعد في تحسين الواقع المعيشية للفئات المستهدفة على المدى الطويل أكثر من المساعدات الغذائية المجانية.

المراجع

إسكندر، نبيل رمزي (1988)، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

البوسعيدي، راشد بن حمد بن حميد (2010)، دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلات الفقر في المجتمع العماني، المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الاجتماعية (العلوم الاجتماعية: حلول عملية لقضايا مجتمعية)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

الربيعي، خلف (2003)، دور شبكات الأمان الاجتماعي في ظل الخصخصة الاقتصادية، جريدة الصباح، القاهرة.

المعهد العربي للتخطيط (2017)، علاقة شبكة الأمان الاجتماعي بسياسات الرعاية الاجتماعية، حالات تطبيقية.

المغربي، مصطفى (1997)، أثر آليات الأمان الاجتماعي والضمان الاجتماعي فى إزالة الفقر والتنمية الاجتماعية المستدامة فى الدول العربية، الندوة الإقليمية عن نظام إدارة الدولة والتنمية الاجتماعية، بيروت، لبنان.

الملتقى العلمي والفني لمسئولين والمخططين لبرامج ومشروعات الأسرة فى دول مجلس التعاون (2003) الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

المهداوي، سميرة (2007)، نظام الحماية الاجتماعية هل يوفر الأمان الاجتماعي: مقالة علمية ، بتاريخ 18 سبتمبر.

الهيئة العامة للاستعلامات، 2017.

برنامج مشروعات رعاية الأسرة (2003)، معالم الواقع ومقومات ومكونات التطوير من منظور تنموي فى دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقدمة إلى الملتقى العلمي والفني لمسئولين والمخططين لبرامج ومشروعات الأسرة فى دول مجلس التعاون، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (2003)، الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي، إطار السياسات الاجتماعية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

حسن، دينا سمير عبد الكريم (2016)، شبكات الأمان الاجتماعي كمدخل للتخفيف من الاستبعاد الاجتماعي لفقراء الريف، رسالة ماجستير، قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.

حسن، مصطفى، وعلاء الزغل (2010)، فاعلية شبكات الأمان الاجتماعي فى مصر، المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرين للخدمة الاجتماعية (انعكاسات الأزمة على سياسات الرعاية الاجتماعية: المؤتمر23، مجلد 7، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان. مصـر ،

عبد النبي، محمد (1992)، دراسات فى المجتمع العماني المعاصر، دار الثقافة والنشر، القاهرة.

عيسى، على (1986)، الضمان الاجتماعي، مقارنة بين نظم الضمان في الأردن، الأردن.

قويدر، إبراهيم (1993)، تقرير الحماية الاجتماعية حق كل مواطن، تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية، مؤتمر العمل العربي، المنظمة العمل العربية.

منظمة العمل الدولية (2014)، الحماية الاجتماعية من الامتيازات إلي الحق، بوابة علم الاجتماع.

The Role of Social Safety Networks in Improving Bedouins' Life in Matrouh Governorate

Ashoura H. M. Morsi and Heba A. El Sayed*

Social Studies Dept., Socio-Economic Studies Division, Desert Research Center

ABSTRACT

The aim of the research was mainly to identify the current status of the social safety net programs, the level of Bedouins' benefit of these programs, the role of social safety programs in improving the services that provided to the respondents, and to identify the most important problems that facing the respondents to benefit from the social safety programs and their suggestions to solve these problems. The Matrooh governorate was selected to implement this research and Al-Hammam center was chosen because it is one of the largest centers in which the Bedouins live. The sample involved 300 respondents from Al-Ameed village. Data were collected using a questionnaire by personal interviews. The results found that the average degrees of benefit from the social safety program ranged between 0.73–1.34, with a minimum of 24.5% and a maximum of 44.5%, respectively, and the percentage of respondents' benefit from the programs ranged between low and medium. The programs helped to development the standard living and improve the of educational and health services in the study area.